مجلة الآداب و الحضارة الإسلامية ISSN: 1112-4628, EISSN: 2588-2449
مجلد : 13 عدد ..27 السنة 2021

لمحة عن المذهب المالكي وإنتشاره في الجزائر

About the Maliki doctrine and its spread in Algeria

درعي فاطمة*

جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر (الجزائر)، fatima.drai@univ-mascara.dz

تاريخ الاستلام: 2021/08/31 تاريخ القبول: 2021/12/04 تاريخ النشر: 2021/12/30

ملخص:

عرفت العديد من المذاهب الفقهية طريقها إلى بلاد المغرب وانتشرت، إلا أن المذهب المالكي يعتبر الأبرز بينها استطاع تحقيق تطور لافتا وانتشارا مستفيدا من مجموعة من العوامل التي ترتبط بخصائص المذهب وصاحبه وبسكان البلاد الذين ارتبطوا به منذ وصوله إليهم، بالإضافة إلى دور العلماء والفقهاء الذين عملوا على خدمته ونشره، وضمان الإستمرارية إلى وقتنا الحالي، وترسيخ مبادئ السلم والتعايش داخل المجتمع خاصة وأن العهد العثماني عرف بروز وتطور المذهب الحنفي الذي مثّل مذهب السلطة الحاكمة للبلاد إلا أنه تعايش مع المذهب المالكي الذي مثّل مذهب غالبية السكان.

نعمل من خلال هذه الدراسة الموسومة ب: لمحة عن المذهب المالكي وإنتشاره في الجزائر" على دراسة مراحل تطور المذهب المالكي وعوامل انتشاره واستقراره في الجزائر و إبراز جهود علمائه في خدمته ونشره ، وفي ترسيخ ثقافة التعايش داخل المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني.

كلمات مفتاحية: المذهب المالكي؛ الجزائر؛ العهد العثماني؛ التعايش؛ العلماء.

Abstract:

* درعي فاطمة

The Maliki doctrine was able to achieve development and spread in Algeria, taking advantage of a set of factors related to the characteristics of the doctrine and the people of the country who have been associated with it since its arrival, in addition to the role of scholars who worked to serve it and spread it, and to consolidate the principles of peace and coexistence within society, especially since the Ottoman era knew the emergence and development of the Hanafi doctrine, which represented the doctrine of the ruling authority of the country, but coexisted with the Maliki doctrine, which represented the doctrine of the majority of the population.

This study, entitled "About the Maliki doctrine and its Spread in Algeria", is rarely taught through the stages of the development of the Maliki doctrine, its factors of spread and stability in Algeria, the efforts of its scholars in the service and dissemination of the Maliki doctrine, and the consolidation of a culture of coexistence within Algerian society during the Ottoman era.

Keywords: Maliki doctrine; Algeria; Ottoman era; coexistence; scholars.

1. مقدمة:

ظهرت المذاهب الإسلامية في بلاد المغرب في أواسط القرن 2هـ وازداد انتشارها في أواخر القرن، ومع رحلات طلبة العلم إلى بلاد الحجاز دخل المذهب المالكي إلى البلاد عبر طلبة العلم المتأثرين بالإمام مالك، أمثال علي بن زياد العبسي الذي كان يسمع عن مالك وسفيان ثوري أول من أدخل الموطأ للمغرب وفسّر قول مالك الذي لم يكونوا يعرفونه، ثم ظهر عدد من العلماء المالكيين أمثال البهلول بن راشد، أبو علي شقران بن علي وغيرهم الذين عملوا على نشر علم مالك ومذهبه بالتدريس والإفتاء والقضاء حتى صار من أقوى المذاهب الإسلامية.

رغم استقدام العثمانيين للمذهب الحنفي مع بداية القرن 16م إلا أن ذلك لم يحد من انتشار المذهب المالكي بل ساعد أكثر على بعثه ليعم مختلف الجهات، كما أن السلطة العثمانية في الجزائر حاولت إستمالة علماء المالكية وتقريبهم إليها بالمناصب الرسمية والأموال دون التدخل في مهامهم في نشر المذهب ضمانا لإستمرارها وتحقيق الإستقرار. وعلى ذلك ستتمحور إشكالية الدراسة حول ماهي مراحل

تطور المذهب المالكي في الجزائر؟. وتم الإعتماد في ذلك على المنهجين الوصفي والتاريخي للتعريف بالمذهب المالكي وتتبع مراحل تطوره في الجزائر.

2- نشأة وتطور المذهب المالكي:

المذهب المالكي مذهب أهل المدينة من الصحابة والتابعين وتابعيهم قبل أن يكون مذهب الإمام مالك بن أنس وأتباعه فورث رحمه الله فقههم ولاحظ مناهجهم وقام فيه بالضبط والتصحيح والتحرير حتى نضج على يده فارتبط به وانتسب إليه[1].

قام الإمام مالك بترسيخ مذهب أهل المدينة من أقوال الصحابة والتابعين لذلك نجده يجزم بحجتهم وخير شاهد على ذلك الموطأ أين نجد عبارات دالة على ذلك منها" المجتمع عليه عندنا"أو "أدركت أهل العلم"[2]، إلا أن ذلك لا يقلّل من فضل الإمام مالك وجهوده ودوره في ترسيخ مذهب أهل المدينة تنظيما وتأصيلا واستدلالا ونشرا، ومبدأه في الفقه هو مبدأ أهل الحجاز.

برز المذهب المالكي مع أواخر العهد الأموي في بداية العقد الرابع من القرن 2هـ/منتصف القرن 8م في الوقت الذي كانت فيه المذاهب إقليمية يرتبط إسم المذهب بالإقليم، إلى غاية ظهور المذاهب الشخصية، الحنفي ، الحنبلي، المالكي في القرن3هـ/9م.

3- مراحل تطور المذهب المالكي: مر المذهب المالكي منذ ظهوره إلى غاية نضجه وانتشاره بثلاث مراحل رئيسية:

3-1 مرحلة النشأة (1هـ/3هـ):

هي مرحلة التأسيس والتأصيل بدأت مع مؤسس المذهب إلى نهاية القرن3هـ حيث بدأت المرحلة بتسليم الناس له بالإمامة سنة 110هـ، وتميّزت هذه المرحلة بجمع الروايات والسماعات عن الإمام مالك وترتيبها وتدوينها في مصنفات معتمدة تضم إلى جانبها ما لتلاميذ الإمام من اجتهادات وتخريجات، ومن أهم الكتب التي صنّفت في هذه المرحلة الأمهات الأربع، موطأ الأمام مالك بن أنس،سماع ابن القاسم عبد الرحمن، المبسوط للقاضي إسماعيل بن إسحاق، وكتاب الجامع.

3-2- مرحلة التطور (4هـ/6هـ):

[1] أحمد ذيب،(2014)، المدخل لدراسة الفقه المالكي، دار ابن حزم، بيروت، ط1، ص26.

[2] عبد العزيز بن صالح الخليفي ، (1993)، الإختلاف الفقهي في المذهب المالكي ومصطلحاته وأسبابه، د د، ط1، ص 60.

بدأت مع ظهور نوابغ المذهب المالكي الذين فرعوا الفروع الفقهية، وتميّزت المرحلة بظهور نزعة الضبط والتحرير والتمحيص والتنقيح والتلخيص والتهذيب والتفريع وكذا الترجيح لما ورد في كتب المرحلة السابقة من السماعات والروايات والأقوال، فهي بمثابة الغربلة والتمحيص لما كان في مرحلة الجمع والترتيب، ومن أشهر المصنّفات المختصرة في هذه المرحلة الإنصاف في مسائل الخلاف لإبن العربي محمد بن عبد الله المعافري (ت سنة 543هـ)، المقصد المحمود في تلخيص العقود لعلي بن يحي الجزيري الصنهاجي(ت 585هـ)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد لأبي الوليد محمد بن أحمد بن راشد الحفيد (ت595هـ)، عقد الجواهر الثمينة في مذهب أهل عالم المدينة لأبي محمد بن عبد الله بن شاش(ت 616هـ).

3-3- مرحلة الإستقرار(7هـ/13م):

تبدأ تقريبا بظهور مختصر ابن الحاجب الفرعي وتستمر إلى وقتنا الحالي، تميّزت هذه المرحلة بالحواشي والشروح والتعليلات، وكذا وصول علماء المذهب إلى قناعة فكرية بأن إجتهادات علماء المذهب السابقين لم تترك مجالا لمزيد من الإجتهاد إلا أن تكون إختيارا أو إختصارا أو شرحا[1]، كما عرفت المرحلة إمتزاج آراء مدارس المذهب المالكي وإنصهارها في بوتقة واحدة أنتجت كتبا فقهية تمثل المذهب، فتلاشت الإختلافات الجذرية إلا ما كان من قبيل الإجتهادات الفردية، ومن أهم ما ألف في هذه المرحلة كتاب شرح التلقين، روضة المستبين شرح التلقين لعبد العزيز بن إبراهيم المشهور بابن بزيزة (ت 673هـ)، وكتاب نظم الدرر في إختصار المدونة لعبد الله بن عبد الرحمن بن محمد (ت669هـ)[2].

4- مراحل تطور المذهب المالكي في الجزائر:

منذ أواخر القرن 2هـ بدأت المذاهب الفقهية في الظهور في بلاد المغرب مع رحلات المغاربة إلى الشرق والحجاز،خاصة أين كان الإمام مالك فتأثروا بهذا المذهب وصاحبه[3]، ومن هؤلاء علي بن زياد التونسي العبسي(ت 183هـ) الذي فسّر قول مالك ولم يكونوا يعرفونه على قول القاضي عياض وهو معلم سحنون الفقه، وكان هذا الأخير لا يقدم أحدا على علي بن زياد من أهل إفريقية، وكان أهل العلم في القيروان إذا إختلفوا في مسألة كتبوا بها إلى علي بن زياد ليعلمهم الصواب[4]، كما دخل المذهب المالكي

[1] محمد إبراهيم علي،(2000)، إصطلاح المذهب عند المالكية، دار البحوث للدراسات الإسلامية، دبي، ط1، ص35.

[2] محمد إبراهيم علي، المرجع نفسه، ص35.

[3] عمر الجيدي، (1993) ، مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، الهلال العربية للطباعة والنشر، الرباط، ط1، ص15.

[4] القاضي عياض بن موسى بن عياض السبتي،(1968)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق: عبد=

إلى الجهة الغربية من المغرب الأوسط من الأندلس وشمل خاصة المدن الساحلية كوهران وتلمسان بين القرنين (4-5هـ/10-11م) أين ظهر عدد من علماء المالكية أمثال أحمد بن أبي عون الوهراني (ت بعد341هـ)، وسعيد بن خلف الوهراني (ت 375هـ) إلى غير ذلك من العلماء[1].

عايش المذهب المالكي في الجزائر عدة دول:

4-1- الدولة الرستمية (160هـ-296هـ):

جمعت الدولة الرستمية الكثير من الفرق كالإباضية والمعتزلة وأهل السنة من مالكية وغيرها، وبين أجناس مختلفة العربية البربرية الفارسية، وعرفت الدولة إزدهارا إذ توالت البعثات العلمية واهتموا بنقل الكتب من المشرق حتى أن أئمتهم انتصبوا للتدريس بالمساجد العامة[2]، ورغم أن الدولة الرستمية خارجية في عقيدتها إباضية في فقهها إلا أنها سمحت بانتشار المذهب المالكي بنسب محدودة للحفاظ على جمع قلوب علمائها وعامتها وتجنبا للصدامات والثورات ضدها، ومن العلماء المالكيين الذين برزوا في الدولة الرستمية إبراهيم بن عبد الرحمن التنسي المالكي(ت387هـ)، قاسم بن عبد الرحمن، زكريا بن بكر، وابن الصغير المالكي(ت 719هـ)[3].

4-2- دولة الأغالبة (184هـ- 296هـ):

أورث الخليفة العباسي هارون الرشيد إبراهيم بن الأغلب سنة 184هـ المغرب الأدنى وأصبحت دولة بني الأغلب تحت الدولة العباسية بشكل صوري فقط واستمر الأمر على ذلك إلى خلافة زيادة الله الثالث (290-296هـ) الذي سقط الأغالبة في عهده على يد أبي عبد الله الشيعي سنة 296هـ.

كانت الدولة الأغلبية تتبع الدولة العباسية التي كانت تتبنى المذهب الحنفي، لكن حافظ المالكية على التقدير والإحترام لدى الشعب فانتشر المذهبان المالكي والحنفي إلا أن العلاقة بينهما سادها الصراع والخلاف بين أتباعهما ، ومن أشهر علماء المالكية في هذه الفترة أبو عبد الرحمن بكر بن حماد، والفضل بن سلمة البجائي (ت319هـ)[4].

=القادر الصحراوي،ج3، مطبعة الرباط، ص ص80-82.

[1] نجم الدين الهنتاني، (2004)، المذهب المالكي بالغرب الإسلامي، تبر الزمان، د ط ،ص ص127-132.

[2] أمير فوزي، (2020)،" دخول المذهب المالكي إلى الجزائر النشأة والتطور"، مجلة الشهاب، مجلد6،عدد3،ص273.

[3] الياسين بن عمراوي،(2014)،" أعلام المذهب المالكي في الجزائر ودورهم في تأسيس وبناء المرجعية الفقهية"، مجلة المعيار، المجلد18، العدد36، ص 17.

[4]الياسين بن عمراوي، المرجع السابق، ص20.

4-3- دولة الأدارسة (172هـ-311هـ):

قضى إدريس الأول على بقايا اليهودية والنصرانية والمجوسية وناهض الخوارج والمعتزلة وجمع الناس على عقيدة السلف،واقتصر على مذهب مالك وجاءهم بالموطأ ونشره، وكان يقول أنه أحق بإتباع مذهب مالك الذي دعم والده عبد الله الكامل وإفتاءه بخلع الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور، وصحة البيعة لمحمد النفس الزكية أخ إدريس وما لحق مالك من محنة بسبب ذلك فانتشر المذهب المالكي في المغربين الأقصى والأوسط[1]. وبعد وفاته سنة 177هـ/ 793م وخلفه ابنه إدريس الذي عمل على نشر فقه الإمام مالك وموطأه بالمغرب مع قاضيه المالكي عامر بن محمد القيسي.

4-4- الدولة العبيدية (290هـ- 361هـ):

عملت الدولة العبيدية على تغيير معالم الحياة العلمية والثقافية والعقدية من جذورها وأسست لمرجعية ضربت المذاهب الفقهية السنية، وقد تعرّض المذهب المالكي لهزات عنيفة وامتحن أعلامه كثيرا من أمراء هذه الدولة التي حكمت المغرب الإسلامي خاصة بعد أن إتبعه عامة الناس ووجدوا فيه نصرة لكتاب الله والسنة ونبذ البدع الخلافية العقدية والطرق الخارجية التي ظهرت ورأوا أنها مخالفة للأصليين مخالفة شديدة حيث استنكرها العلماء والفقهاء وهو ما زاد من غيظ الأمراء المخالفين للمذهب الذين حاربوه واستبدلوه بغيره من المذاهب، ووقف علماء المالكية في وجه العبيديين وأنكروا عليهم فعلهم مما جر عليهم الويلات والقتل[2]. واستمر الوضع إلى أن أعلى حماد بن بلكين رفض عقائد الشيعة والتمسك بمذهب أهل السنة ثم إنفصال المعز بن باديس عن الدولة الفاطمية والإستقلال ببلاد المغرب وحمل الناس على المذهب المالكي ورفض غيره[3].وحارب الشيعة وقضى على نحلتهم فقدّم أعظم خدمة للمغرب كله وللمذهب المالكي، وشارك في محاربتهم العلماء والزهاد والعباد، وقد ظهر في هذه الفترة أشهر علماء الجزائر ممن خدموا المذهب المالكي فشرحوا الموطأ والمدوّنة ودرسوا كتب المالكية المشهورة كأبو جعفر أحمد بن نصر الداودي الأسدي (ت 402هـ) وأبو عمرون الوهراني (ت 429هـ).

4-5- دولة المرابطين (472هـ- 539هـ):

في عهد المرابطين أصبح المذهب المالكي أكثر تجذّرا حيث أصبح المرابطون لا يقطعون أمرا في مملكتهم إلا بمشورة الفقهاء المالكيين، فكثرت كتب المذهب المالكي وعمل بمقتضاها ونبذ ما سواها وكثر

---

[1] عبد الرحمن الجيلالي، (1965)، تاريخ الجزائر العام،ج1، مكتبة الشركة الجزائرية ، الجزائر، ط2، ص ص251 -252.

[2] الياسين بن عمراوي، المرجع السابق، ص 21.

[3] عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص340.

ذلك حتى نسي النظر في كتاب الله وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فدعم بذلك إنتشار المذهب المالكي في المغرب الأوسط[1]. وقد بالغ المرابطون في الإعتماد على المذهب المالكي والتمسّك به دون غيره واعتمد الفقهاء المغاربة في هذا العصر على مؤلفاتهم في المذهب وفي وظائف الفتوى والتدريس والقضاء[2].

4-6- دولة الموحدين (515هـ-668هـ):

عمل الموحدون على نبذ المذهب المالكي ودعوا إلى الإجتهاد والتمسّك بظاهر النصوص فكانوا أول من أدخل المذهب الأشعري إلى الغرب الإسلامي، فتم إنتصار الأشاعرة على السلفية ولم ينصرها إلا أفراد قليلون[3]، ورغم سيطرة الموحدين على شؤون الحياة العلمية إلا أن ذلك لم يمنع وجود علماء مالكية حافظوا على المذهب بالمغرب الأوسط أمثال أبو محمد عبد الله بن محمد الأشيري (ت 562هـ) وإبراهيم بن يحي بن محمد بن موسى(ت 636هـ)[4].

4-7- الدولة الزيانية (633هـ-962هـ):

بسقوط دولة الموحدين وقيام الدولة الزيانية ما لبث أن عاد المذهب المالكي إلى سابق عهده وهذا بسبب عمل الزيانيين على إرضاء الناس بإصلاح ما أفسده الموحدون ومنها إحياء المذهب المالكي واستقطاب علماء المالكية.

5- عوامل إنتشار المذهب المالكي في الجزائر:

لقد اجتمعت للمذهب المالكي الكثير من العوامل التي مكّنته من الإنتشار والإستقرار ببلاد المغرب والجزائر فهو يعبّر عن الوحدة المذهبية والأصالة الحضارية، وتحوّل المذهب إلى مدرسة تربوية إصلاحية ساهمت في بناء الشخصية الجزائرية بكل مميزاتها وخصائصها، وأبرز هذه العوامل:

1- سعة أصول المذهب المالكي وشمولية قواعده وقدرته على إستيعاب المتغيرات وضبط المستجدات حتى أصبح أساس البناء الحضاري والثقافي.

2- مكانة المدينة المنوّرة في نفوس المسلمين.

---

[1] أمير فوزي، المرجع السابق، ص285.

[2] عمر الجيدي، المرجع السابق، ص 40.

[3] مبارك بن محمد الميلي،(2007)، تاريخ الجزائر في القديم والحديث،ج1، دار الكتاب العربي، الجزائر، ص338.

[4] الياسين بن عمراوي، المرجع السابق، ص 25.

3- شخصية الإمام مالك وتميّزه بالتمسّك الشديد بالسنة الصحيحة وآراء الصحابة والتابعين إذ جمع بين الحديث والفقه، وهذا ما جعله قبلة العلماء ومقصدهم للسماع منه، وهو ما جعل أهل المغرب يقتنعون برأيه ويتمسّكون بمذهبه لتوافقه مع الحياة الإجتماعية ببلادهم[1].

4- فضل علم المدينة وتميّز أصول الإستدلال عند الإمام مالك واعتماده الحديث والأثر والتقليل من القياس والرأي.

5- مرونة وحيوية المذهب المالكي في التطبيق مع التحري والأخذ بالأحوط في الأصول والفروع[2].

6- تشابه البيئة المغاربية بالبيئة الحجازية واشتراكهما في كثير من الأمور والخصائص والعادات كاعتمادهم الفقه العملي أصلا من الأصول التشريعية كان له الأثر القوي في ترسيخ أركان هذا المذهب وتثبيت دعائمه في الجزائر.

7- قوة فقهاء المذهب المالكي ورجالاته وأقدامهم الراسخة في العلم وتتابعهم في خدمته فقها وتصنيفا وتأصيلا واستدلالا ساهم فيس نشر المذهب المالكي في الجزائر.

8- كثرة التطبيقات الواقعية للمذهب المالكي على مستوى الإفتاء والقضاء وعلى مستوى التأصيل والتقعيد منحت المذهب قيمة علمية وعملية وأثبت قدرته على إستيعاب القضايا والمستجدات.

9- كثرة الحركات الخارجية والفرق الكلامية ووقوع الإختلاف بين أتباع المذهب الحنفي أدت إلى إبتعاد سكان بلاد المغرب عنه واختاروا الرجوع إلى الكتاب والسنة.

10- تولي فقهاء المالكية القضاء والفتيا ساعد على إنتشار المذهب ورجوع الناس إليه في الفتوى والعقيدة ونبذ غيره من المذاهب الفقهية وكان لتولي سحنون القضاء وغيره من المالكية الأثر البالغ في سيادة المذهب في بلاد المغرب لما اشتهر عنهم من الصرامة في الحق وعدم الخوف من السلطان ونصرة المظلوم وردّ الظالم أيا كانت منزلته[3].

---

[1] عقيلة حسين ،(2014)،" المرجعية الفقهية في الجزائر" مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، المجلد6 العدد 1، ص29.

[2] الياسين بن عمراوي، المرجع السابق، ص36.

[3] الياسين بن عمراوي، المرجع السابق، ص 15.

11- عطاء العلماء في مجال التدريس والتأليف والنوازل والشريعة واتساع مجالاتهم لتشمل سائر قضايا الناس وحياتهم والإحتكام إليها وتطبيقها ساهم في خلود التراث الفقهي المالكي الذي ساعد بدوره على إنتشاره في بلاد المغرب[1].

6- جهود العلماء في خدمة المذهب المالكي:

للمذهب المالكي مكانة ومنزلة خاصة لدى الجزائريين ترتبط بشخصية صاحب المذهب نفسه والبيئة النقية التي نشأ فيها ومكث فيها طوال حياته إضافة إلى خصائص المذهب المحافظة على مقاصد الشريعة وما تعارف عليه الناس في معاملاتهم وشؤون حياتهم مما لا يتعارض مع النصوص الصريحة، فاستطاع أن ينتشر بسهولة ويسر ويستمر إلى غاية وقتنا الحالي.

كان للمذهب المالكي مكانة متميّزة في الجزائر خلال العهد العثماني وساهمت العديد من الحواضر في خدمته ونشره، وبرز علماء ومجتهدين جهابذة خدموا المذهب بآرائهم ومؤلفاتهم العلمية وتحقيقاتهم النافعة، وتنوّعت هذه المؤلفات بين الحواشي على شروح مختصر خليل أو جمع النوازل الفقهية أو الرد على أسئلة أو إستفهامات حول مسائل في المذهب المالكي.

من الحواضر العلمية التي خدمت المذهب المالكي مازونة التي اهتم علماؤها بدراسة وتدريس الفقه المالكي ووضع التآليف حوله، وعن هذه الحاضرة يقول أبي راس الناصري (ت 1238هـ) الذي زار المنطقة :" وجدت أولئك الشيوخ بعضهم مشهور بمعرفة الأول (الجزء الأول من مختصر خليل)، والبعض الآخر مشهور بمعرفة الثاني(الجزء الثاني من مختصر خليل)، البعض مقصور على الفرائض لا يتعداها ولا يعرف سواها،إلا أن المقصور عليها هو حجة فيها"[2].

اختصت مدرسة مازونة الفقهية بتدريس الفقه المالكي الذي كان المادة الأساسية فيها، وكان الكتاب الأساسي في الفقه هو مختصر خليل، وعلى ذلك لقب مشايخ المدرسة بالخليليين على قول مولاي بلحميسي:" الكتاب العمدة في الفقه بالمدرسة هو مختصر خليل الذي غطى مختلف التصانيف في المشرق وفي المغرب كرسالة أبي زيد القيرواني و كتاب لباب الألباب وتحفة بن عاصر وغطى موطأ مالك ومدونة

[1] محمد بن حسين شرحبيلي،(2000)، تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي حتى نهاية العصر المرابطي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ص99.

[2] أبو راس الناصري، (1990)، فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته، تحقيق: محمد بن عبد الكريم، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص10.

سحنون...فاقتصر برنامج التدريس على هذا المصّنف دون سواه وقد أجمع أهل المذهب على عظيم فائدته"[1].

بقي هذا الكتاب أكثر المتن الفقهية تداولا على الرغم من إيجازه، هذا إلى جانب صحيح البخاري ومسلم وموطأ الإمام مالك، وكان بمازونة الكثير من العلماء والفقهاء النابغين في ميدان علوم الحديث والفقه والفتيا على مذهب الإمام مالك، الأمر الذي جعلهم محط أنظار العلماء من مختلف الحواضر في بلاد المغرب،فهذا ابن رحمون الفاسي (ت1263هـ) يكتب إلى شمس الدين أبو عبد الله محمد بن المهدي المازوني يطلب الإجازة منه على كثرة علماء فاس مما يدل على شهرة علماء مازونة وعلو كعب علمائها في الحديث والفقه[2].

من أشهر علماء مازونة الذين تولوا تدريس الفقه المالكي في المدرسة الشيخ أبو طالب محمد بن علي المازوني(ت 1233هـ) وهو من أبرز علماء الحاضرة خلال القرن 12هـ/18م ممن كان لهم إطلاع على العلوم الفقهية الكلامية تولى التدريس بعد وفاة والده سنة 1189هـ/1775مفنال شهرة ومكانة مرموقة بين عامة الناس والحكام لغزارة علمه، حيث دامت فترة تدريسه 44 سنة إلى ان توفي سنة 1233هـ/1818م، عمل على تدريس الفقه المالكي وقد اشرف على تدريس مجموعة من العلماء أمثال محمد بن علي السنوسي (ت 1273هـ)، وأحمد بن عيسى المستغانمي، وأبو عبد الله محمد بن عبد السلام بن أبي زيد اليازمي (ت 1241هـ)، وقد كانت له حلقة علمية متميّزة حافلة بالطلبة إذ كان يدرّس مختصر خليل وشرح الخرشي والزرقاني وعرف بطريقته المتميّزة في التدريس عامة وتدريس الفقه المالكي خاصة، وقد تعجّب أبي راس الناصري من حلقة شيخه ومن كثرة تلاميذه وحب الناس له، وللمازوني عدد من المؤلفات في الفقه المالكي منه " درة الحواشي في حل ألفاظ الخرشي"، وكتاب في التوحيد.

من الحواضر العلمية التي اشتهرت باهتمامها بتدريس وخدمة المذهب المالكي حاضرة بجاية التي عملت على الحفاظ على المرجعية الفقهية المالكية من خلال إعتناء علمائها بكتب المذهب المالكي وقد أثنى الورثيلاني على علماء بجاية الذين قاموا بنشر كتب الفقه المالكي وتدريسه فقال:" ومنهم الأخيار

[1] مولاي بلحميسي،(2005)، مازونة مقصد الدارسين وقلعة الخليليين، منشورات المجلس العلمي، الجزائر، ص32.

[2] أحمد بحري،(2012-2013)،حاضرة مازونة دراسة تاريخية وحضارية في العصر الحديث (1500-1900)، أطروحة دكتوراه ، قسم الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، ص2014.

السادات الأبرار ساداتنا وهم أهل سداد وصواب وخدمة رب الأرباب أولوا فضل وعلم وأدب وحلم أنوارهم ساطعة وأحوالهم مرتفعة وضمائرهم خاشعة"[1].

كان مختصر خليل شائعا في حاضرة بجاية بعد أن أدخلها إليها الشيخ الحسين بن أعراب على الرغم من أن المذهب المالكي كانت له متونه وشروحه قبل ذلك من أشهرها تحفة الحكام لابن عاصم، والمدوّنة لسحنون، والمختصر لإبن الحاجب، والرسالة للقيرواني[2].

كانت بجاية متأثرة بمدرسة القيروان لا تخرج عن أصولها إلا ناذرا، كما اعتمد فقهاء بجاية في البداية على منهج أهل الحجاز المتمثّل في الإعتماد على النقل تأسيا بطريقة أهل المغرب والأندلس، ثم قاموا بتطوير منهجهم بمزجه بالمنهج العراقي في تفريع المسائل وإعمال الرأي والقياس ،وكان لدخول مختصر ابن الحاجب الفرعي دور بارز في المنهجية الفقهية عند فقهاء الحاضرة البجائية[3]. كما إستحدث البجائيون منهجا جديدا ممثلا في استحداث مقياس الفتوى والعمل كآلية للإختيار والترجيح بين طريقة الحجازيين والعراقيين.

من العلماء والفقهاء البارزين في بجاية خلال العهد العثماني والذين كان لهم إسهام في مجال الفقه المالكي الشيخ الورثيلاني (ت 1193هـ)الذي خاض في الفقه وناقش مسائل فقهية هامة في وقته رغم أنه لم يضع مؤلفا فقهيا وكل إسهاماته الفقهية ذكرها في سياق رحلته المشهورة والتي أملاها على طلبته، والتي تتناول مسائل كشرب القهوة والتدخين وحكم السماع والإنشاد والرقص[4].

من علماء بجاية أيضا الذين كان لهم دور في خدمة المذهب المالكي الشيخ أحمد الطيب بن محمد الصالح الرحموني (ت1242هـ) الذي كان له عدة مؤلفات في الفقه المالكي منها " نظرة الإخوان إلى إحتجاج للفقهاء بالبرهان" وهو عبارة عن أرجوزة أبياتها نحو 200 بيت وكتاب "القرة العصرية في أحكام الفتوى"، والشيخ صالح السمعوني (1334هـ) الذي كانت له مؤلفات في الفقه المالكي بعد هجرته إلى الشام منها "رسالة في إختلاف المذاهب الفقهية"، ومنظومة في الفقه، كما اشتهر من علماء المنطقة الذين خدموا المذهب المالكي الشيخ ابن مصباح اليعلاوي الذي ألّف كتابا في الفقه المالكي هو بمثابة المرجع

---

[1] الورثيلاني، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، مطبعة بيير فونتانا، الجزائر، ص37.

[2] المصدر نفسه، ص37.

[3] ماحي قندوز،(2014)، "جهود فقهاء الجزائر في خدمة المذهب المالكي"، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، العدد 7، ص63.

[4] الورثيلاني، المصدر السابق، ص ص 364 – 365.

عند علماء المالكية وهو بعنوان "السفينة"، وقد كان لفقهاء بجاية كغيرهم من العلماء المالكيين إسهامات في النوازل من خلال الإجابة على العديد من المسائل الفقهية المطروحة في هذه الفترة، ومن بين الفقهاء البجائيين الذين وردت أسماؤهم في نوازل مازونة أو الفكون ، الفقيه أبو عبد الله محمد المشدالي (866هـ) ومحمد بن محمد الزواوي والشيخ الورثيلاني وقد بيّنت تلك النوازل المكانة العلمية لعلماء بجاية وتمكّنهم من الفتوى وإسهامهم في حل المسائل الفقهية.

فقه النوازل وإسهامات العلماء من مختلف حواضر إيالة الجزائر خلال العهد العثماني كان له دور في خدمة المذهب المالكي من خلال حل الخلافات الناشبة بين الأفراد ومعالجة المسائل الشرعية،كما بيّنت هذه الإسهامات سعة إطلاع هؤلاء العلماء على المرجعية الدينية في الفقه المالكي لأن فتاويهم كانت دائما تستند إلى مشاهير العلماء.

إلى جانب بجاية ومازونة كانت تلمسان أيضا حاضرة علمية ومحجا للعلم والعلماء توافد عليها العلماء من مختلف المناطق والأقاليم ، وقد أنجبت تلمسان ثلة من العلماء الذين كانت لهم مكانتهم في خدمة المذهب المالكي من خلال عنايتهم بأصول الفقه والنوازل نذكر منهم أبو العباس أحمد بن يحي الونشريسي (ت914هـ) الذي كان العلماء الراسخين والأئمة المحقّقين متبحرا في مذهب الإمام مالك غارقا بأصوله وفروعه كثير الإطلاع والإتقان له مؤلفات عدة هي من أهم المصادر في الفقه المالكي منها "المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي علماء إفريقية والأندلس والمغرب " و" إيضاح المسالك على قواعد الإمام مالك" وفيه 118 قاعدة فقهية يبني عليها الخلاف في المذهب المالكي[1]، و" المنهج الفائق والمنهل الرائق والمعنى اللائق بآداب الموثق وأحكام الوثائق "و "تعليق على مختصر ابن الحاجب "، وله أيضا "عدة البروق في جمع ما في المذهب من الجموع والفروق" جمع فيه 1155 فرقا وغاية تأليفه هي فك المتناقضات الواقعة في المدوّنة وغيرها من أمهات الروايات[2]، وقد اعتمد الونشريسي على أمهات المذهب المالكي منها المدوّنة وشروحها ومختصراتها الواضحة لإبن حبيب والذخيرة للقرافي والتحصيل لإبن رشد وغيرها من المصادر التي اعتمد عليها .

عبد الواحد بن أحمد الونشريسي(ت955هـ) هو أيضا من العلماء البارزين كانت له مؤلفات في الفقه المالكي منها " النور المقتبس من قواعد مذهب مالك بن أنس" نظم فيه قواعد المذهب المالكي

[1] حققه الدكتور الصادق الغرياني، وطبع في دار ابن حزم بلبنان سنة 2006، وله تحقيق وطبهات سابقة، للمزيد ينظر: ماحي قندوز، المرجع السابق، ص80.

[2] ماحي قندوز، المرجع السابق، ص 80.

ولخّص فيه كتاب والده وزاد عليه زيادات رائقة وذكر صورا وأمثلة على ما في الأصل وقواعد بأمثلتها ترجم لها آخر الرجز[1].

إقليم توات أيضا كان من الحواضر العلمية التي كانت لها أهميتها يزخر بالعديد من العلماء البارعين في شتى العلوم والفنون،وكان يركز على حفظ المتون والشواهد المفيدة للقضايا الجزئية، وكانت لها صلات مع حواضر السودان الغربي والمغرب الأقصى، ومن علمائه الذين اهتموا بالعمل على المذهب المالكي ووضع التآليف عنه العلامة أبو زيد عبد الرحمن الجنتوري (ت1160هـ) صاحب " شرح على مختصر سيدي خليل" وله مؤلف آخر " حاشيثة على شرح الزرقاني على خليل"وله "حاشية على حاشية العلامة المحقق أبي الخيرات مصطفى الرماصي"، والعلامة محمد بن امحمد الزجلاوي (ت1212هـ) صاحب "الوجيز شرح على مختصر العلامة سيدي خليل" وهو شرح على المختصر المشهور بالمنطقة، وله مصّنف أخر "نوازل الزجلاوي" اعتنى فيه بقضايا الفقارات والسقي، إلى جانب الشيخ خليفة بن حسن القماري (ت1207هـ) صاحب "جواهر الإكليل في نظم مختصر خليل"وكتابه "الكناش" الذي جمع فيه مسائل فقهية هامة على شاكلة النوازل والفتاوى.

لا ننسى أيضا دور حاضرة قسنطينة في خدمة المذهب المالكي وفقهه تدريسا وتأليفا وإفتاءا، فقد استطاع مالكية قسنطينة فرض مكانتهم في مجال التدريس والإمامة والفتيا، ورغم قلة التآليف والمصنّفات الفقهية لعلماء قسنطينة في هذه الفترة بسبب إنشغالهم بالتدريس عن التأليف والعطاء الشفوي أكثر من التصنيف والتأليف إلا أنه برز فيها عدد من الفقهاء ذوي المكانة المتميزة أمثال عبد الكريم الفكون (ت1073هـ) الذي كانت له كتب نفيسة في الفقه منها "شرح على مختصر الأخضري في فقه العبادات على مذهب مالك" وكتاب "محدّد السنان في نحور الإخوان"، وهو عبارة عن جمع لأقوال الأئمة والمقارنة بينها في حكم تحريم الدخان.

أسرة قدورة التي اشتهرت في العلم والقضاء والفتيا ،كان لها أيضا دور في تنشيط الإنتاج الفقهي المالكي من خلال حضور مجالس الفتيا والقضاء، خاصة منهم سعيد قدورة (ت 1066هـ) الذي كانت له مساهمات من خلال وضع الحواشي والشروح على المسائل التي كان يدرسها لطلابه من مختصر خليل و "شرح على خطبة المختصر لخليل" و"حاشية على شرح اللقاني لمختصر خليل".

[1] أحمد بن عمر بن محمد التنبكتي،(2000)، نيل الإبتهاج بتطريز الديباج، تحقيق عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، طرابلس، ط2،ص188.

من خلال الحديث عن الحواضر العلمية التي اهتمت الفقه المالكي وعلمائها وإنتاجهم الفقهي يظهر الدور الهام الذي لعبوه من خلال تدريس المذهب المالكي والمساهمة في نشره وخدمته بفضل إسهاماتهم الفقهية،قد حافظ هؤلاء العلماء على المذهب المالكي وخدموه تعليما وتأليفا وإفتاءا وإجتهادا.

7- دور المذهب المالكي ومساهمة علمائه في ترسيخ ثقافة التعايش داخل المجتمع:

انتشر المذهب المالكي في المجتمع الجزائري وصار بعدا مميّزا له بواسطة مختصر خليل إلى درجة صار هذا المختصر في المرتبة الثالثة بعد القرآن وصحيح البخاري، ولم يكن علماء المذهب المالكي متعصّبين ضد علماء المذهب الحنفي،كما اهتموا برواية الحديث والتدوين واستنباط الأحكام وهذا ما أثر على تعامل المجتمع وثقافته التي أصبحت أقرب إلى الحوار والتسامح على خلاف ما تقوم به الفرق الأخرى في بلاد المشرق، كما أن بساطة المذهب المالكي دفعت الناس إلى الأخذ به هذا بالإضافة إلى مكانة علمائه في نفوس العامة وفي نفوس الحكام، وقد ساهم علماء المالكية في ترسيخ ثقافة التعايش السلمي والدعوة إلى التماسك الإجتماعي ونبذ الظلم ومحاربة الإحتلال من خلال الدعوة إلى الجهاد.

شكّل التعايش المذهبي شكلا من أشكال التعايش داخل المجتمع الجزائري والذي ظهر في التعليم والقضاء والوقف وفي غيرها.كما أن دخول العثمانيين إلى الجزائر لم يحد من إنتشار المذهب المالكي أو التضييق عليه بل على العكس فقد كان مجيئهم ونشرهم المذهب الحنفي عاملا مهما في دعم نشاط المذهب المالكي تدريسا وتصنيفا وفتيا ليعم مختلف مناطق البلاد[1]، خاصة وأن العلماء المالكيين تواجدوا جنبا إلى جنب مع أمثالهم الحنفيين في العديد من المؤسسات الدينية ذات الصبغة الدينية أو التشريعية[2]، وهذا دليل على التعايش بين العلماء من المذهبين.

لم يكن العلماء المالكيين متعصّبين ضد علماء المذهب الحنفي بل على العكس فقد اعتبروا المذهب الحنفي مذهبا سنيا يتفق مع مذهبهم في العمل بالكتاب والسنة والإجماع والرأي[3]،كما شارك عدد من فقهاء المالكية في مجالس العلم والمناظرات التي كانت تجرى بين كبار علماء الجزائر من المذهبين في ذلك

---

[1] صالح بوبشيش،(2004) " المدارس الفقهية في الجزائر خلال الحكم العثماني"، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، المجلد1، العدد1، ص146.

[2] عبد الحفيظ موسم، (2019)، " التعايش المذهبي بين الحنفية والمالكية في الجزائر خلال العهد العثماني"، مجلة الناصرية للدراسات الإجتماعية والتاريخية ،المجلد10، العدد 1، ص135.

[3] اعميراوي حميدة، (2005)، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص70.

الوقت، أمثال عبد الله محمد بن ميمون الزواوي (ت ق18م) النجار الجزائري، والشيخ أبو عثمان سعيد بن إبراهيم قدورة.

حظي علماء المالكية بمكانة مميّزة لدى الحكّام العثمانيين تقديرا لعلمهم وعملهم ودورهم في المجتمع، إذ تمتّع كل من أحمد البوني ومحمد بن ميمون بسمعة علمية ودينية عند الباشا محمد بكداش (1706-1710م) الذي اشتهر بتقريب الكثير من علماء المالكية ومنحهم الهدايا والعطايا[1]،كما حظي سعيد قدورة بتشجيع العثمانيين بفضل جهوده في التدريس والخطابة والإمامة خاصة وأنه كانت له جهوده في المجتمع من خلال تشييده مدرسة للطلبة والغرباء بغض النظر عن إنتمائهم المذهبي، كما شيّد زاوية الجامع الكبير من أوقاف المسجد الكبير وأنفق على نوابه الأربعة من ماله الخاص[2]، وهو ما منحه مكانة خاصة لدى الحكام وفي أوساط المجتمع، ومن دلائل التعايش والتسامح بين المالكية والحنفية ذكر ابن المفتي في تقييداته أن علماء المالكية الذين يوثق بهم كانوا يستفتون فيجيبون من غير تخصيص أحد الفتوى[3]، ومنهم من كانوا في تدريسهم وفتواهم يعبّرون عن روح متحرّرة من التعصّب للفروع المذهبية دون الخروج عن القواعد العامة للمذهب المالكي مثل أحمد بن عمّار (ت 1205هـ)، يحي الشاوش،أحمد المقري (ت 1041هـ)، عبد الكريم الفكون (ت 1073هـ)، هذا الأخير الذي جمع في كتابه" محدّد السنان في نحور إخوان الدخان" أقوال أئمة المذاهب والمقارنة بينها في حكم تحريم الدخان[4].

على الرغم من تعدد المذاهب داخل المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني إلا أنه عرف تعايشا ولم يسجل أي صراع بين المذاهب الفقهية أو العلماء إلا في بعض الحالات، وحتى الأفراد كانت لهم الحرية التامة في إختيار المحكمة التي يقصدونها مالكية كانت أم حنفية، واستمر التعايش في كل الممارسات السياسية والدينية والتعليمية ومختلف القضايا المرتبطة بالمجتمع الجزائري سواءا في مجال القضاء أو الإفتاء.

8- خاتمة:

[1] ابن ميمون الجزائري،(1981)، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تقديم وتحقيق: محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،ط2، ص58.

[2] عبد الحفيظ موسم، المرجع السابق، ص139.

[3] ابن المفتي حسين بن رجب شاوش،(2009)، تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها، دراسة وتحقيق: فارس كعوان،بيت الحكمة، الجزائر،ط1، ص93.

[4] عبد الحفيظ موسم، المرجع السابق، ص136.

تميّز مذهب الإمام مالك بعدة سمات جعلت مكانته عالية في قلوب الجزائريين،كما كان للعلماء دور بارز في خدمة ونشر هذا المذهب والدفاع عنه والتأسيس لمرجعية فقهية وعقائدية للإيالة خلال العهد العثماني للحفاظ على الهوية الإسلامية فأصبح مذهب غالبية السكان وبرز عدد من العلماء الذين نبغوا في فقه مالك تأليفا وتدريسا وإفتاءا، وكانت لهم مؤلفاتهم التي تعدّدت مواضيعها بين الشروح والمختصرات والتقعيد الفقهي والنوازل والتي ساهمت بدورها في خدمة المذهب المالكي وإرساء مبادئه والعمل على تحقيق التعايش في أوساط المجتمع.كما لعبت المبادئ والأصول العقائدية والفقهية التي أرساها الإمام مالك دورا مهما في الحفاظ على الهوية الدينية والثقافية للجزائر وما تمسّك أهل البلاد بهذا المذهب إلى دليل على صحته واستجابته لمتطلباتهم.

إلا أنه وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تهتم بالمذهب المالكي إلا أن التراث المالكي في الجزائر مايزال يحتاج إلى المزيد من البحث والدراسة.

9- قائمة المصادر والمراجع:

1- المؤلفات:

1-1- المصادر:

- ابن المفتي حسين بن رجب شاوش،(2009)، تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها، دراسة وتحقيق: فارس كعوان، ط1، بيت الحكمة، الجزائر.
- ابن ميمون الجزائري، (1981)، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تقديم وتحقيق: محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- التنبكتي أحمد بن عمر بن محمد ،(2000)، نيل الإبتهاج بتطريز الديباج، تحقيق عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، طرابلس،ط2.
- القاضي عياض بن موسى بن عياض السبتي،(1968)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق: عبد القادر الصحراوي،ج3، مطبعة الرباط.
- الناصري أبو راس ،(1990)، فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته، تحقيق: محمد بن عبد الكريم، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
- الهنتاني نجم الدين ،(2004)، المذهب المالكي بالغرب الإسلامي، تبر الزمان، د ط.

- الورثيلاني، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، مطبعة بيير فونتانا، الجزائر.

- شرحبيلي محمد بن حسين ،(2000)، تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي حتى نهاية العصر المرابطي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

1-2- المراجع:

- الجيدي عمر ،(1993)، مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، الهلال العربية للطباعة والنشر، الرباط، ط1.

- الجيلالي عبد الرحمن ،(1965)،تاريخ الجزائر العام،ج1، مكتبة الشركة الجزائرية ، الجزائر، ط2.

- الخليفي عبد العزيز بن صالح ،(1993)،الإختلاف الفقهي في المذهب المالكي ومصطلحاته وأسبابه، د د، ط1.

- اعميراوي حميدة،(2005)، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

- الميلي مبارك بن محمد ، (2007)، تاريخ الجزائر في القديم والحديث،ج1، دار الكتاب العربي، الجزائر.

- بلحميسي مولاي ،(2005)، مازونة مقصد الدارسين وقلعة الخليليين، منشورات المجلس العلمي، الجزائر.

- ذيب أحمد ،(2014)، المدخل لدراسة الفقه المالكي، دار ابن حزم، بيروت، ط1.

- محمد إبراهيم علي،(2000)، إصطلاح المذهب عند المالكية، دار البحوث للدراسات الإسلامية، دبي،ط1.

2- الأطاريح:

- بحري أحمد،(2012- 2013)، حاضرة مازونة دراسة تاريخية وحضارية في العصر الحديث (1500-1900)،أطروحة دكتوراه، قسم الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر.

3- المقالات:

– بن عمراوي الياسين ،(2014)،" أعلام المذهب المالكي في الجزائر ودورهم في تأسيس وبناء المرجعية الفقهية"، مجلة المعيار، جامعة العلوم الإسلامية، قسنطينة، المجلد18، عدد36، ص ص 161- 196.

– بوبشيش صالح ،(2004)، " المدارس الفقهية في الجزائر خلال الحكم العثماني"، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية،جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، المجلد1، العدد 1، ص ص 133- 167.

– حسين عقيلة،(2014)،" المرجعية الفقهية في الجزائر" مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، جامعة الوادي ،المجلد6 العدد 1، ص ص 13-53

– فوزي أمير ، (2020)،" دخول المذهب المالكي إلى الجزائر النشأة والتطور"، مجلة الشهاب، جامعة الوادي مجلد6،عدد3، ص ص 265-304.

– قندوز ماحي،(2014)، "جهود فقهاء الجزائر في خدمة المذهب المالكي"، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية،جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، المجلد6، العدد1 ، ص ص 54-91.

– موسم عبد الحفيظ ،(2019)، " التعايش المذهبي بين الحنفية والمالكية في الجزائر خلال العهد العثماني"، مجلة الناصرية للدراسات الإجتماعية والتاريخية ،جامعة معسكر، المجلد10، العدد 1، ص ص114- 159.